

استثمار أموال الزكاة في الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

أ.د. عطية الجيار

رئيس قسم بحوث إدارة الأراضي والمياه

والأستاذ بمعهد بحوث الأراضي والمياه

والبيئة – جيزة - مصر

والمستشار لوزير الزراعة والري بدولة رواندا

الملخص

تسعى الزكاة لربط الدين بالدولة عبر تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، والعكس ينتج عنه ضنك العيش والتضخم الاقتصادي الذي يعيشه المسلمون اليوم لعدم تمكينهم لشرع الله. وقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين الاستثمار في جزء من أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية وتنموية لحل مشكلة البطالة، وللتوسُّع الأفقي والرأسي في أموال الزكاة وهو الشيء الذي يسمح بمقابلة حاجيات مصارف الزكاة المتزايدة وبالذات مصرف الفقراء والمساكين. وترمي المشاريع التنموية أيضاً إلى تشجيع الشباب العاطلين لاحترام العمل الجِرْفِي، الذي يمثل البوابة لهضة المسلمين، والذي هو من أشرف المهن اقتداءً بالأنبياء - عليهم السلام - والصحابة، عليهم رضوان الله أجمعين. ومن اهم هذه المشاريع تطوير الزراعة وطرق الري للوصول الى التنمية المستدامة. وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تتصل بفلاحة الأرض وزراعتها واستغلالها، وتأكيد على أن الله هو الحارث والزارع، وأنه القادر على أن ينزل من السماء الماء، فينبت به الحب والنبات والجنات، ويخرج به ثمرات مختلفاً ألوانها، وتكون هذه الحاصلات الزراعية متاعاً للإنسان، والحيوان، وأن البلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج إلا نكداً، وأطال القرآن وصف الجنات، وحبها إلى قلوب العباد وكان لاستخدام طرق الري الصناعي بالآلات البدائية الرافعة من دواليب ونواعير، ودوالي، وزرانيق، وشواديف، وإصلاح وتنظيم وسائل الري، ببناء السدود، وشق القنوات والنواظم، وإقامة الجسور والقناطر المائية، كما كان لاستغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال باتباع الدورات الزراعية، وتسميد الأراضي بفضلات الحيوانات، ومعرفة السماد الصالح لكل نوع من المزروعات، واستعمال المحراث الروماني، وتسخير حيوانات المزرعة القوية كالأبقار والبغال لجره، ومعرفة أساليب تطعيم الأشجار المثمرة وتلقيحها بالطلع الذكر، أثر كبير في زيادة مساحة الأرض المزروعة، ووفرة الإنتاج الزراعي، وتعدد حاصلاته، وتحسين نوعيته.

وزاد من ازدهار الزراعة وتطورها، نظام اجتماعي مستقر قائم على العدالة، ومنع استغلال الفلاحين، وسرقة جهودهم، وتخفيف العبء على المزارعين بتخفيض الضرائب وإلغاء الضرائب النقدية، وأخذ نسبة قليلة من الغلة، وإلغاء خراج الأرض التي لم تزرع، وكان الهدف إعمار هذه الأراضي وإصلاح المشاريع المائية الواقعة فيها. وانتقال المزروعات قد تم، نتيجة لتكوين العالم الإسلامي الذي خلق حلقة اتصال بين منطقتين متكاملتين للإنتاج، بتوحيده شواطئ المحيط الهندي وشواطئ البحر الأبيض المتوسط .

وعلى ذلك فإن دائرة الزكاة تتجه إلى آفاق أرحب ومفاهيم أسمى للتعايش والتغلغل ترغيباً لغير المسلمين في ديننا القويم. وعند اندماج شعوبنا وترسيخ هويتنا تجتمع القلوب، وننسى الحدود، وننعم بالخير الموعود. ومن خلال هذا البحث سنقوم بعرض كيفية استثمار أموال الزكاة في الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

المقدمة

لقد حث الإسلام على الزراعة واعتنى بها وحرص عليها ودعا الى الاعتناء بها وزيادة مساحة الأراضي الزراعية، كما حث على حفر وشق الموارد المائية، فقال عليه الصلاة والسلام: من أحيا أرضاً ميتة فهي له رواه أحمد وأبو داود والترمذي. ويكفي لبيان أهمية ومنزلة الزراعة في الإسلام أن الله تعالى قدم الحبوب والزرع على غيرها في قوله سبحانه وتعالى: (وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حباً فمنه يأكلون، وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون، ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم، أفلا يشكرون) سورة يس الآيات 33-35.

ففي هذه الآيات الكريمة نقاط أساسية ومهمة تتعلق بالأرض والنبات والزراعة منها:

الاولى : امتنان الله تعالى على عباده بتسخير الارض لهم، وأنه جعل من خصائصها قابليتها للزراعة فتتحول الارض القاحلة الى بساتين نظرة وحدائق غناء.

الثانية : فيها توجيه الى ضرورة استصلاح الارض البور.

الثالثة : فيها تقديم الاهم على المهم وتنظيم الاوليات في الغذاء، ففي تقديم الحبوب على النخيل والاعناب دليل على أهميتها حيث أن الحبوب هي الغذاء الاساسي اليومي للانسان.

الرابعة : في قوله تعالى: (وما عملته أيديهم) توجيه رباني الى ضرورة العمل، فهذا الخير العميم من الحبوب والثمار والفواكه، إنما جاء بعمل الايدي بعد أن وهبهم الله صحة الابدان والقدرة على الانتاج، وذلك لهم الارض، وسهل لهم سبل إحياءها بإرشادهم الى أدوات الزراعة وعلومها ولوازمها.

الخامسة : فيها إشارة واضحة الى أهمية الماء في الزراعة ووجوب شق الترع وحفر الآبار.

وقد أكد الله تعالى على أهمية الزراعة وقدم الحبوب على غيرها لأهميتها في قوله جل جلاله: (وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجاً، لنخرج به حباً ونباتاً، وجات الفافاً) سورة النبأ الآيات 14-16 .

وقد جعل الحبيب المصطفى صلوات الله وسلامه عليه من الأجر والثواب للمزارعين ما لا يعلمه إلا الله فقال: (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو انسان إلا كان له به صدقة) رواه البخاري

ومسلم.وقال عليه الصلاة والسلام: (سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته: من علم علما، أو كرى نهرا، أو حفر بئرا، أو غرس نخلا، أو بنى مسجدا، أو ورت مصحفا، أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته) أخرجه البزار وابو نعيم.

وقد حث رسول الله صلوات الله وسلامه عليه على الغرس والزراعة حتى في أشد المواقف وأصعبها فقال: (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها) رواه أحمد. فالزراعة من موارد الكسب الحلال وفيها يظهر توكل المؤمن على الله تعالى، فما في الصنائع كلها أبرك منها ولا أنجح إذا كانت على وجهها الشرعي، ففيها يحصل الأجر الكبير من الله، إضافة الى ما فيها من رفع لمستوى المعيشة واحياء لحراثة الارض وتشجيع للايدي العاملة واستثمار للقوى الكامنة وتخفيف لوطأة البطالة وانتفاع باصحاب الكفاءات وارباب المؤهلات، والتوجيه لمزاولة الأعمال الحرة ومضاعفة للجهود في سبيل إنماء الثروة، وفي كل هذا تشجيع على الاقتصاد المحلي وزيادة في الدخل القومي ونهوض بالامة الى المستوى اللائق بها بين الامم.

ولا شك أن الانسان اذا اطمأن الى رزقه وتيسرت له اسباب عيشه لا يطمع في كسب المال من غير حله فيستتب الأمن وتسود الطمأنينة ويعم السلام، ومن هنا نرى اهتمام الاسلام بالزراعة والدعوة الى مراعاة الزراع والرأفة بهم وعدم تحميلهم ما لا يطيقون، ذكر الكتاني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خصص ثلث ايراد مصر لعمل الجسور والترع والابار لإرواء الأراضي.

جاء رجل الى امير المؤمنين سيدنا علي - فقال: ياأمير المؤمنين اتيت ارضا قد خربت وعجز عنها اهلها فكرست انهاراً وزرعتها، فقال سيدنا علي: (كل هنيئاً وانت مصلح غير مفسد، معمر غير مخرب).

وكان يقول لعماله : (ليكن نظركم في عمارة الارض ابلغ من نظركم في استجلاب الخراج، والزراعة عمارة).وقد سلك كثير من خلفاء المسلمين وامرائهم نهج الخلفاء الراشدين في توجيه عنايتهم واهتمامهم الى عمارة الارض واستصلاحها، وأمروا ببناء السدود وحفر الترع.فلما ولي الحجاج أمر العراق في ايام عبد الملك بن مروان وابنه الوليد عمد الى استصلاح المزيد من اراضي الأهوار - فانفق عليها الكثير من الدراهم وأقطع الارض الموات لمن يرغب في إحيائها، وأمد الفلاحين بالقروض المالية رغبة منه في دعمهم ومساعدتهم، وهو اول من قام بتمويل الفلاحين بالقروض الحسنة من بيت المال .واكثر الحجاج من الماشية، وبعث له عامله على السند محمد بن القاسم الثقفي آلاف الجواميس ليستعين بها في إحياء الارض وزراعتها.

كذلك نرى الخليفة العادل الراشد عمر بن عبد العزيز يقوم بتقديم القروض الحسنة من بيت المال للعاملين في الارض ولو كانوا من أهل الذمة لما في ذلك من مصلحة للمسلمين وذلك عندما كتب الى واليه عبد الحميد بن عبد الرحمن الذي بعث اليه يستشير به بشأن التصرف في فضول بيت المال - قال: (أنظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نحتاجهم لعام ولا لعامين).

أولاً: الإسلام والاقتصاد الأخضر

بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، انطلقت منها المسلمون ليفتحوا شمال أفريقيا، ففتحوا مصر و تونس و المغرب وبسطوا نفوذهم على تلك المنطقة. لتقوم ممالك إسلامية قوية ساعدت على انتشار الإسلام. ثم انتشر الإسلام في باقي اجراء القارة عن طريق التجار والقوافل التجارية العربية، وعن طريق الطرق الصوفية.

ودخل العرب المسلمون إلى مصر وأدخلوا معهم الإسلام عام 641 م. الذي إنتشر بشمال أفريقيا بالقرن السابع وبلغ منها أسبانيا وقتها. ودخل الإسلام الي النوبة بالقرن 14م. عن طريق التجار العرب. وظهرت مملكة غانا في منطقة بينية بين الصحراء الكبرى والغلات بجنوب شرق موريتانيا. وكان الهدف من قيامها التجارة في الذهب الذي ينتج في جنوبها وتشيته قوافل بدو الصحراء التجارية لتحمله الجمال لشمال أفريقيا. وكانت غانا قد تحولت علي أيدي المرابطين بمراكش للإسلام في القرن 11م. وكانت قبائل سونينك ومادينكا (أو منديجو أو مالينك) قد انفصلت عن غانا عام 1230 حيث قام قائد ماندينكا ساندياتا كيتا، بتكوين اتحاد للقبائل في الوادي الخصيب باعالي نهر النيجر وجعل جيرانه تحت سيطرته مؤسساً إمبراطورية مالي وكانت أكبر من مملكة غانا. وقامت إمبراطورية سونغاي (سونجهاي)، في الجانب الشرقي لمنحني نهر النيجر، وعاصمتها جاو. وكانت مملكة تجارية بجانب النهر منذ القرن 8 م. وكانت أول دولة تنفصل عن استعمار مالي. وكانت تمتد من ساحل المحيط الأطلنطي حتي وسط النيجر وفي أواخر القرن 16 م. عانت الإمبراطورية من الصراعات والنزاعات مما أضعف السلطة المركزية حبت نشأت عدة دول بالشرق كبورنو ودول مدن الهوسا وسلطنة الطوارق. واستولت عليها مراكش عام 1591 م. ويقدر عدد المسلمين في أفريقيا بأكثر من 293 مليوناً، منهم 223 مليون مسلم يعيشون في الأقطار الإسلامية أي بنسبة 76% تقريبا ، ويعيش أكثر من 70 مليوناً أي ما نسبته 24% من مجموع المسلمين هناك في أقطار غير إسلامية ، ويعد تقدير أعداد الأقليات الإسلامية في أقطار أفريقيا من أهم المشكلات التي تختلف فيها وجهات النظر بين الباحثين.

وتزيد نسبة المسلمين بصفة خاصة في شرقي أفريقيا لقرها من شبه الجزيرة العربية ولقدم الهجرات الإسلامية إليها، فقد كانت أول هجرة للمسلمين التاريخ الإسلامي إلى الحبشة في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم عندما أمر جزءاً من المسلمين بالتوجه إلى الحبشة وقال لهم: "إن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه". شهد العصر الذهبي للإسلام تحول أساسي في مجال الزراعة عرف باسم "الثورة الزراعية الإسلامية" أو "الثورة الزراعية العربية".

وقد أتاح الوضع الاقتصادي العالمي الذي أسسه التجار المسلمون في جميع أنحاء العالم القديم، نشر العديد من النباتات والتقنيات الزراعية بين أجزاء مختلفة من العالم الإسلامي، فضلاً عن تكييف نباتات وتقنيات من خارج العالم الإسلامي.

تم توزيع محاصيل من أفريقيا مثل الذرة ومحاصيل من الصين مثل الحمضيات، ومحاصيل عديدة من الهند مثل المانجو والأرز وبخاصة القطن وقصب السكر، في جميع أنحاء الأراضي الإسلامية، والتي لم تكن تستطيع أن تنمو من قبل بشكل طبيعي. وقد أشار البعض إلى انتشار العديد من المحاصيل الزراعية خلال هذه الفترة بـ "عولمة المحاصيل"، والذي، جنبا إلى جنب مع زيادة الميكنة الزراعية، أدا إلى تغييرات كبيرة في الاقتصاد والتوزيع السكاني والغطاء النباتي والإنتاج والدخل الزراعي ومستويات السكان والنمو الحضري وتوزيع القوة العاملة والصناعات المترابطة والطبخ والغذاء والملبس، والعديد من الجوانب الأخرى للحياة في العالم الإسلامي.

خلال الثورة الزراعية الإسلامية، تحول إنتاج السكر إلى صناعة واسعة النطاق من قبل العرب، والذين قاموا ببناء أول معامل لتكرير السكر ومزارع لقصب السكر. العرب والبربر قاموا بتوزيع السكر في جميع أنحاء الإمبراطورية الإسلامية من أول القرن الثامن.

أدخل المسلمون زراعة المحاصيل النقدية ونظام حديث لتناوب المحاصيل، حيث كانت الأراضي المزروعة تزرع أربع مرات أو أكثر في فترة سنتين، المحاصيل الشتوية كانت تزرع وتليها المحاصيل الصيفية. في المناطق التي كان يزرع فيها نباتات ذات موسم نمو قصير، مثل السبانخ والبادنجان، يمكن أن تتم الزراعة ثلاث مرات أو أكثر في السنة.

طور المسلمون منهجا علميا للزراعة يستند إلى ثلاثة عناصر رئيسية: أنظمة متطورة لتناوب المحاصيل، ودرجة عالية من التطور في تقنيات الري، وإدخال مجموعة كبيرة ومتنوعة من المحاصيل التي تمت دراستها وتصنيفها تبعاً للموسم ونوع الأرض وكمية المياه التي تحتاج إليها. وتم إنتاج موسوعات عديدة في الزراعة وعلم النبات تحتوي على تفاصيل دقيقة. وكان للمهندسين المسلمين في العالم الإسلامي بشكل عام، عدد من الاستخدامات الصناعية المبتكرة للطاقة المائية، واستخدامات صناعية مبكرة لطاقة المد والجزر وطاقة الرياح والطاقة البخارية والوقود الأحفوري مثل النفط، وأيضاً مجمعات صناعية كبيرة.

تعود الاستخدامات الصناعية للسواقي في تاريخ العالم الإسلامي إلى القرن السابع الميلادي، بينما كانت تستخدم السواقي ذات العجلات الأفقية والرأسية بشكل واسع النطاق منذ القرن التاسع الميلادي على الأقل. وتم توظيف مجموعة متنوعة من الطواحين الصناعية في وقت مبكر في العالم الإسلامي، بما في ذلك آلات دعك الملابس ومطاحن الحبوب وبكرات التقشير ومصانع الورق والمناشير والمطاحن العائمة ومطاحن الطواحين ومطاحن الصلب ومطاحن السكر وطواحين المد والجزر وطواحين الهواء.

بحلول القرن الحادي عشر، كانت كل مقاطعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي قد تم تشغيل هذه المطاحن الصناعية فيها، من الأندلس وشمال أفريقيا إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. أيضا اخترع المهندسون المسلمون المحركات وتوربينات المياه والتروس المستخدمة في مصانع وآلات رفع المياه، وكانوا رواداً في استخدام السدود كمصدر للطاقة المياه واستخدامها لتوفير طاقة إضافية لطواحين المياه وآلات رفع

المياه. هذا التقدم في العالم الإسلامي في العصور الوسطى، جعل من الممكن لكثير من المهام الصناعية التي كانت تتم في السابق يدوياً في العصور القديمة، أن تتم بدلاً من ذلك بشكل ميكانيكي وأن تقودها الآلات.

تولدت عدد من الصناعات نتيجة للثورة الإسلامية الزراعية، بما في ذلك الصناعات القائمة على الزراعة، والأدوات الفلكية والسيراميك والمواد الكيميائية والتكنولوجيات والتقطير والساعات والزجاج والآلات المعتمدة على طاقتي المياه والرياح والحصير والفسيفساء والورق والعطور ومنتجات البترول والأدوية وصنع الحبال والشحن وبناء السفن والحريير والسكر والمنسوجات والمياه والأسلحة والتنقيب عن المعادن مثل الكبريت والأمونيا والرصاص والحديد.

الثورة الزراعية العربية :

من القرن 8 ، و العالم الإسلامي في العصور الوسطى خضع لتحول جذري في الممارسة الزراعية التي وصفت بأنها ثورة الزراعة العربية "" . ويعزى هذا التحول من جانب عدد من العوامل بما في ذلك نشر العديد من المحاصيل والنباتات على طول طرق التجارة الإسلامية ، وانتشار المزيد من التقنيات الزراعية المتقدمة ، ونظام الزراعة والاقتصادية التي تشجع زيادة الغلة والكفاءة. التحول في الممارسة الزراعية أدى إلى تغييرات كبيرة في الاقتصاد وتوزيع السكان والغطاء النباتي ، ، الإنتاج الزراعي ، ومستويات السكان والنمو الحضري ، وتوزيع القوى العاملة ، والصناعات المرتبطة والطبخ والغذاء والملبس ، وجوانب أخرى عديدة الحياة في العالم الإسلامي.

غطت التجار المسلمين في منطقة شاسعة من العالم القديم ، وهذه الطرق التجارية تمكين نشر الكثير من المحاصيل والنباتات وتقنيات الزراعة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، فضلا عن تكييف محاصيل النباتات ، وتقنيات من خارج العالم الإسلامي. وشملت المحاصيل الهامة التي ينطوي عليها هذا نقل قصب السكر، والأرز ، والقطن. كما تم نقل عدد من الأشجار المثمرة إضافية ، وأشجار الجوز والخضروات.

كيف واجهت الحضارة الإسلامية مشكلة المياه؟:

المنشآت المائية

السدود :

ويعرف السد بأنه : (عائق يبني في مجرى النهر عمودياً على مجراه في الموقع الذي تسمح الطبيعة الطبوغرافية فيه بتخزين المياه فيه، وتحدد الاعتبارات الطبيعية ونوع التربة، المواد وطريقة إنشاء السد). إن سد مأرب الشهير، يعد من أشهر سدود العالم القديم، وقد شيد قبل الإسلام، وانكسر مع سيل العرم، الذي تفرقت على إثره القبائل العربية من جنوب البلاد إلى شمالها وشرقها، وهو من السدود الصماء. كان عبارة عن حائط

ضخم طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 800 ذراع، وارتفاعه عشرة أذرع، بناه أحد مكربي سبأ وهو سمهو علي ينوف في القرن السابع قبل الميلاد، وظل هذا السد قائماً حتى قبيل الإسلام، وعُدَّ سقوطه نكبة كبرى، حتى ضرب بسقوطه المثل، ف قيل: (تفرقوا أيدي سبأ).

تنقسم السدود إلى نوعين رئيسين ؛ الأول يبني في المناطق الجافة لحجز مياه السيول، وفي المناطق ذات الكثافة المطرية لحجز مياه الأمطار لاستخدامها بعد انتهاء موسم الأمطار، كسد مأرب. والنوع الثاني يبني على مجاري الأنهار لحجز مياه الأنهار لاستخدامها في أوقات محددة. وتحجز السدود أو الجسور كما تعرف في مصر، المياه المتفرعة من نهر النيل لري أراضي محددة في زمن محدد، ثم تكسر لتروي الأرض التي تليها، وهكذا. وتكمن أهمية السدود بالدرجة الأولى في المناطق الجافة، حيث لجأ إليها العرب للتغلب على ظاهرة التصحر وظاهرة الجفاف، التي عرفت بها بلادهم، وهي البلاد التي لم تعرف الأنهار، ولا هي من البلدان الاستوائية غزيرة الأمطار.

تعدُّ عمارة السدود والاستفادة منها في قطاع الزراعة من الفنون العمرانية والزراعية التي ازدهرت في افريقيا المسلمة، حيث توافر للقبائل العربية عنصر الاستقرار في العصور الإسلامية. ومن أبرز سدود الجزيرة العربية، سدود الطائف التي تعود للعصر الأموي، التي كان يوجد بها إلى وقت قريب سبعون سداً أثرياً، من أشهرها سد سيسد الذي بني عام 57هـ وسد اللصب وسد العقرب وسد ثلثه وسد صعب وسد السلامة وسد القصيبة وسد أم البقرة وسد داما.

المقاييس :

تعد المقاييس المقامة على الأنهار أداة لرصد حركة فيضانها، حيث كان فيضان النهر عند حد معين يعكس بشري موسم زراعي جيد، كما كان يخلف مشكلة عند عدم وفائه بتوفير المياه، سواء لحاجة الاستخدام في المدن والقرى أو للزراعة. ومن ثمَّ، فإن المقاييس اعتبرت من المنشآت المائية الهامة التي اعتني بها من قبل حكام المسلمين ومن امثلة المقاييس مقياس النيل بالروضة و مقياس نهر دجلة.

قناطر المياه :

والرومان هم أول من ابتكر قناطر المياه، وهي منشآت مائية تهدف إلى جلب كميات كبيرة من المياه من مكان بعيد إلى المدن أو الأراضي الزراعية، وما زال إلى حد اليوم في روما بقايا لقناطر مياه تعد من أروع ما شيد في العالم.

وتتكون قناطر المياه عادة من برج المآخذ، وهو برج به سواقي لرفع المياه من مكان منخفض إلى أعلى، ثم يُصب هذا الماء في سطح البرج، حيث تنحدر المياه إلى مجرى محمول على سلسلة من العقود أو القناطر التي تنحدر بنسبة معلومة لتجري المياه إلى الجهة المراد وصولها إليها ومن امثلتها قناطر ابن طولون و قناطر مجرى العيون و قناطر تونس.

بئر يوسف :

تقع هذه البئر التي تعد من أروع المنشآت المائية في العمارة الإسلامية بمصر في النطاق السلطاني بقلعة صلاح الدين الأيوبي بالقاهرة، ويعود حفرها في صخر المقطم إلى عهد تأسيس القلعة على يد صلاح الدين الذي تولى حكم مصر في الفترة من 505 إلى 529هـ/1169-1193م، والذي قام على حفرها وعمارتها هو وزيره المشهور بهاء قراقوش.

الصهاريج :

تعدّ أماكن خزن المياه أهم المرافق العامة للتجمعات السكانية البعيدة عن الماء، وذلك لضرورتها في تأمين احتياجاتها من هذه المادة، سواء للشرب أو لري المزروعات. ومن هنا اهتدى الإنسان إلى طريقة يضمن بها وجود الماء، حيث ابتكر الصهاريج، وهي عبارة عن خزان صناعي لتخزين المياه واستخدامها في وقت الحاجة إليها.

والصهاريج نوعان : العام والخاص، حيث تخصص الصهاريج العامة لتخزين الماء وتوزيعه بالمدينة، ففي هذا تشبه محطات المياه بالمدن في وقتنا الحاضر، أما الصهاريج الخاصة، فهي ما كانت مخصصة لخدمة منشأة بعينها، وهي عادة أصغر حجماً ومن أمثلة الصهاريج صهريج الرملة و صهريج تنيس وصهاريج الإسكندرية.

الأسبلة :

السبيل مكان لاستقاء الماء. وفي اللغة أسبل المطر، بمعنى هطل. وقد يذكّر الاسم ويؤنث. قال ابن السكيت يجمع على التأنيث سبول وأسبلة، وعلى التذكير سبل.

والمراد بالسبيل المواضع المعدة والمجهزة لسقي المارة في سبيل الله. ويعدّ بناء الأسبلة من الأعمال الخيرية الجاري ثوابها على أربابها بعد الموت ما دامت منفعتها باقية. والحق أن شرف سقاية الناس وتسهيل حصولهم على مياه الشرب في المنطقة العربية عامة، قديم جداً ومعروف، لاسيما وأن البيئة بجوها الحار وبيئتها المترية قد دفعت المحسنين إلى التباري في إنشاء هذه الأسبلة من أجل خدمة الناس. ويذكر ابن هشام أن أشرف قريش قبل الإسلام تباروا على الفوز بالسقاية بجوار الكعبة لأن فيها رفعة لهم بين قومهم وإعلاء لشأنهم.

أحواض سقي الدواب :

انتشرت أحواض سقي الدواب في مصر و بلاد الشام في العصر المملوكي (923-648هـ/1517-1250م) والعثماني (1213-924هـ/1798-1517م) انتشاراً كبيراً، إلا أن المصادر التاريخية ذكرت العديد من أحواض سقي الدواب بالقاهرة منذ العصر الفاطمي (567-358هـ/1171-969م).

وانتشرت هذه الأحواض في الطرق الرئيسية للمدن، كقصبه القاهرة وامتدادها ما بين ميدان الحسينية حتى ميدان السيدة نفيسة، مروراً ببابي الفتوح وزويلة، كما انتشرت في الطريق المؤدية إلى القلعة عن طريق

الدرب الأحمر وباب الوزير. وقد أنشئت الأحواض في أسواق القاهرة المزدهمة كسوق السلاح وطرق الحج وطرق القوافل إلى الشام والمغرب، إما منفردة أو ملحقة بالخانات.

تزويد المنشآت بالمياه :

تجدر الإشارة هنا إلى أن ضخامة العمائر الدينية الإسلامية و استمرار الحياة في بعضها ليلاً ونهاراً، وحاجة القاطنين فيها إلى المياه، جعلت موارد المياه في معظمها تنحصر في مصدرين : أولهما، خصصت مياهه للشرب و لإعداد الأطعمة في بعض تلك المنشآت ؛ ففي مصر كانت المياه تجلب من نهر النيل لماء الصهاريج. وثانيهما الآبار التي كانت ترفع منها المياه عن طريق السواقي أو الدلاء، وكانت تخصص للاستعمال اليومي في الوضوء والاعتسال وقضاء الحاجات، سواء بالنسبة للقاطنين في المنشأة، أو المترددين عليها على حد سواء. وقد بقيت لنا كتلة مباني البئر والساقية الخاصة بمدرسة السلطان حسن، بما فيها من أحواض وقنوات لنقل المياه إلى أجزاء المدرسة المختلفة. وكانت المياه المستخرجة من الآبار عن طريق السواقي تجمع في أحواض وتوزع عن طريق مقاسم المياه على أجزاء المنشأة المختلفة بواسطة أنابيب فخارية، مثل الأنابيب التي كشفت عنها حفائر هيئة الآثار المصرية بمجموعة المنصور قلاوون، والأنابيب الفخارية المحمولة على الكوابيل الحجرية خارج مدرسة السلطان حسن. ومن الوسائل الأخرى لتوزيع المياه، قنوات منحوتة في الحجر بشكل حرف "V"، التي تمتد على طول الحائط لإيصال الماء إلى المطبخ والمطهرة وبيوت الخلاء والقاعات والفسقية بالصحن. وقد حرص عدد كبير من أصحاب المنشآت الدينية في العصر المملوكي على وجود "مزملة" بالقرب من الصهاريج، لتوفير مياه الشرب داخل المنشأة، وهي عبارة عن دخلة يوجد بها زير فخاري يوجد أعلاه ملقف هواء لتوفير تيار هوائي مستمر يبرد المياه.

عناية المسلمين بالزراعة والغرس:

في القرآن الكريم آيات كثيرة تتصل بفلاحة الأرض وزراعتها واستغلالها، وتأكيد على أن الله هو الحارث والزارع، وأنه القادر على أن ينزل من السماء الماء، فينبت به الحب والنبات والجنات، ويخرج به ثمرات مختلفاً ألوانها، وتكون هذه الحاصلات الزراعية متاعاً للإنسان، والحيوان، وأن البلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج إلا نكداً، وأطال القرآن وصف الجنات، وحببها إلى قلوب العباد. قال تعالى: (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات، والنخل والزرع مختلفاً أكله، والزيتون والرمان، متشابهاً وغير متشابه، كلوا من ثمره إذا أثمر، وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين).

وجرت عادة الخلفاء على حفر الأنهار، وإحياء ما اندثر منها، وشق الترع، وإقامة السدود، وبناء القناطر، لزيادة مساحة الأراضي المروية، وحمايتها من فيضان الأنهار، والإشراف على توزيع المياه، والقيام بصيانة هذه المشاريع، لأن صلاح الزراعة خصب وثراء، وفسادها جذب وخلاء . أضف إلى ذلك أن ازدهار الزراعة وتطورها، يعني مزيداً من الطعام والفاكهة للإنسان، والعلف للحيوان، ومزيداً من ثياب القطن والكتان والحريز، وأثاث الخشب، ودفء المواقد، وموردلاً لا ينضب من المال في خزائن ديوان الخراج.

وكان لاستخدام طرق الري الصناعي بالآلات البدائية الرافعة من دواليب ونواعير، ودوالي، وزرايق، وشواذيف، وإصلاح وتنظيم وسائل الري، ببناء السور، وشق القنوات والنواظم، وإقامة الجسور والقناطر المائية، كما كان لاستغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال باتباع الدورات الزراعية، وتسميد الأراضي بفضلات الحيوانات، ومعرفة السماد الصالح لكل نوع من المزروعات، واستعمال المحراث الروماني، وتسخير حيوانات المزرعة القوية كالأبقار والبغال لجره، ومعرفة أساليب تطعيم الأشجار المثمرة وتلقيحها بالطلع الذكر، أكثر كبير في زيادة مساحة الأرض المزروعة، ووفرة الإنتاج الزراعي، وتعدد حاصلاته، وتحسين نوعيته .

واستطاع المسلمون في ظل دولة الخلافة إدخال أنواع جديدة من الزروع والثمار من الأقطار المجاورة، وتسهيل حركة نقل البذار والأشتال والغراس، والاستعانة بأفضل الخبرات، ونقل هذه الأنواع إلى أوروبا عبر بوابة الأندلس وصقلية، ولا تزال تحتفظ بأسمائها العربية في لغات دول الشمال أصناف شتى من الزهور كالياسمين والنيلوفر والسوسن، ومن أسماء الثمار: النارج والبرتقال والزيتون، ومن أسماء الخضروات: الخرشوف والسلق والسبانخ والزعفران والباذنجان. وزاد من ازدهار الزراعة وتطورها، نظام اجتماعي مستقر قائم على العدالة، ومنع استغلال الفلاحين، وسرقة جهودهم، وتخفيف العبء على المزارعين بتخفيض الضرائب وإلغاء الضرائب النقدية، وأخذ نسبة قليلة من الغلة، وإلغاء خراج الأرض التي لم تزرع، وكان الهدف من إقطاع أراضي الدولة لبعض الأغنياء، إعمار هذه الأراضي وإصلاح المشاريع المائية الواقعة فيها.

وعرف المسلمون نظام المغارسة، والمساقاة، والمزارعة، والتسليف، والضمان، فحفظوا حقوق الفلاحين، وحقوق أصحاب الأرض، وقضوا على الصراع الطبقي .

وكان الإنتاج الزراعي يشكل أحد موارد الزكاة الرئيسية، التي هي أحد أركان الإسلام التعبدية، حيث كان أصحاب الأرض يدفعون العشر إذا كانت تسقى بماء المطر أو بالقنوات، ونصف العشر إذا كانت تسقى بالآلات، ويساهمون في تخفيف أعباء الفقراء والمساكين، وتحسين أحوالهم المعيشية.

وقامت الدولة بمنح حق الملكية الزراعية، والإعفاء الضريبي لكل قادر على إحياء الأرض الموات التي لا عمارة فيها ولا يملكها أحد، فاستصلحت الأراضي البور الشاسعة، وامتدت يد التنمية الزراعية والإعمار إلى المستنقعات والأهوار، والأرض الخراب الدارسة، وزادت رقعة المساحات الخضراء المزروعة والمروية .

وذكر المؤرخون مبلغ اتساع الأراضي المشجرة حول مدينة إشبيلية فقالوا: إن الماشي كان يسير في ظل زيتونها وتينها أربعين ميلاً طويلاً، واثنى عشر ميلاً عرضاً. وأن طول وادي المربة أربعون ميلاً في مثلها عرضاً، كله بساتين بهيجة، وجنات نضرة، وأنهار مطردة، وطيور مغردة، ولجودة أرضها قيل إنها ذهب غرابت من تراب . واشتهرت شترة بجودة أرضها، وحسن غرسها ؛ وكانت مرسية تسمى البستان لكثرة جناتها.

وأدخل العرب أبان حكمهم لجزيرة صقلية أساليب ومحاصيل زراعية جديدة، وقضوا على نظام الملكيات الإقطاعية الواسعة، وعلى أوقاف الأديرة الضخمة من الأراضي غير المستغلة، وأضافوا إلى اللغة الصقلية

مفردات عربية زراعية لا زالت مستعملة في قاموس صقلية وإيطاليا في مجال التربة والري والحاصلات الزراعية.

وأدخل العرب نظاماً جديداً للزراعة يقوم على إنشاء المصاطب والصحاريح لضخ الماء للري، وفي صقلية غرس العرب أشجار النارج والليمون، وأدخلوا زراعة قصب السكر، وطريقة عصره بالأرجاء لاستخراج السكر، وكانوا أول من أدخل إلى صقلية بذور القطن، وأشجار التوت، وتربية دود القز، وزراعة النخيل، وشجر السماق لأغراض الدباغة والصباغة، ونبات البردي، والفسق الحلبي مما أحدث تغييراً جوهرياً في اقتصاد الجزيرة .

الحاصلات الزراعية:

وأدخل المسلمون زراعة الذرة البيضاء إلى مصر وشمال أفريقية من غرب القارة، وأضافوا إلى أنواع الحبوب التقليدية التي يزرعونها في منطقة حوض البحر المتوسط الأرز الذي اشتهرت الهند بزراعته قديماً، واعتنوا بزراعة شجرة الزيتون على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، واشتهر الساحل التونسي باسم غابة الزيتون، وميناء تصديره سفاقس باسم مرسى الزيت. وتوسعوا بزراعة النباتات الزيتية في مصر، كالفجل، والسمس، واللفت، والخس، والقلقاس، والكتان، والخروع، واستخدموا زيوتها في الإنارة، والصناعات العطرية، والأدوية الطبية، وصناعة الصابون. وكانت لهم عناية خاصة بالأعشاب الطبية، حتى أنهم ألفوا فيها المؤلفات الكثيرة المشهورة ومنها كتاب: (أعيان النبات والشجريات الأندلسية) لأبي عبيد الله البكري. وعمروا واحات الصحراء بزراعة النخيل، والأعلاف.

العناية بالأشجار الحراجية:

وتحدث الرحالة والجغرافيون عما شاهدوه في بلاد الشام قبل الحروب الصليبية من ثروة حراجية فذكروا: غابة عسقلان، وغابة أرسون، وغابة القنيطرة، وغابات الزور، وغابات لبنان، وغابات عكار، وغابات جبال النصيرية؛ وعدادوا أنواع الأشجار التي كانت تنمو فيها، كالسرو، والصنوبر، والأرز، والعرعر. وكانت الأخشاب مادة استراتيجية حربية بسبب حاجة الأسطول الإسلامي إليها، بالإضافة إلى أهميتها كمادة أولية في صناعة الأثاث الخشبي، وتشيد المباني حيث ازدادت الحاجة إليها مع تطور فن البناء في المدينة الإسلامية .

الزراعة بالتنقيط:

وعرف الأندلسيون طريقة الري بواسطة الجرار الصغيرة المثبتة بجذوع الأشجار بحيث تصل إليها الماء نقطة نقطة، وهذه الطريقة تستخدم حتى اليوم في المناطق الجافة، وتسمى طريقة التنقيط، لتوفير كمية مياه الري.

تلقيح الثمار:

وجرت العادة على تلقيح الثمار لتحسين أنواعها؛ ذكر ابن حوقل أنه بمدينة زغر. على مقربة من البحر الميت . كانوا يلحقون كرومهم كما يلحق النخيل بالطلع الذكر، وكما كان أهل المغرب يلحقون تينهم.

اكتشاف نظرية الوراثة:

بفضل دقة البيروني وقوة ملاحظته اكتشف أثناء عمله في النباتات أن في الطبيعة ازهار بعضها بتلات 3 . 4 . 5 . 6 . 18 ولكن ليس فيها سبع او تسع بتلات فسجل ذلك في كتبه، وكان هذا الكشف أول خيط في نظرية الوراثة في الأزهار، التي أعلنها (مندل) بعده بعدة قرون .

ثانيا : دور الزكاة في الإصلاح الاقتصادي

■ دور الزكاة في علاج الرذائل الاقتصادية وغرس الأخلاق الفاضلة

إذا أُديت فريضة الزكاة بالحق ووزعت حصيلتها بالحق وفقاً لنظامها الدقيق الذي شرعه الله وطبقه سيدنا محمد (ﷺ) والتابعين من بعده ... شفيت النفوس من الحقد والكراهية ، وطهرت من الشح والبخل والطمع ، تربت على الصدق والأمانة والإخلاص والإنفاق والبذل والتضحية والقناعة والإيثار والتراحم .. وبذلك فإنها تقضى على الرذائل الاقتصادية ومنها : الغش والغرر والتدليس والربا والقمار وأكل أموال الناس بالباطل وبذلك تعالج النفوس الأمارة بالسوء ، ويأمن المجتمع من الخوف ، ويحيا الناس حياة طيبة رغدة في الدنيا ... أخوة في الله متحابين ، ويفوزوا برضاء الله في الآخرة راضين مرضيين .ولقد نادى علماء الاقتصاد بصفة عامة بضرورة أن يقوم الاقتصاد على الأخلاق الفاضلة، وأن هناك مشكلات اقتصادية لا تعالج إلا من خلال القيم الإيمانية والأخلاق الفاضلة والسلوك الاقتصادي السليم ، وهذا ما طبقه رسول الله ﷺ عندما بنى للمسلمين سوقاً في المدينة بعد الهجرة.

■ دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية .

تعتبر زكاة المال عصب النظام الاقتصادي الإسلامي ففيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة والتي فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في علاجها ، ومن بين هذه المشكلات مشكلة تكديس الأموال في يد فئة مما أدى إلى زيادة الفوارق بين الطبقات، ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي ، ومشكلة التضخم ، ومشكلة الاكتناز، ومشكلة الفوائد الربوية . ولقد أدت هذه المشكلات وغيرها إلى الحياة الضنك للطبقة الفقيرة ، وانخفاض مستوى الدخل ، وعدم توفير الحاجات الأساسية للحياة .

ويتمثل دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في أنه يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين ، وأنها تزيد من القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجيات بدلاً من أنها كانت تنفق على الكماليات ، كما سوف توجه أموال الزكاة أحياناً إلى التنمية الاقتصادية الذاتية داخل البيوت الفقيرة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وهذا بدوره يساهم في علاج مشكلة الفقر.

■ دور الزكاة في محاربة الاكتناز وتنشيط الاقتصاد .

تؤدي زكاة المال إلى محاربة الاكتناز وفي نفس الوقت تحفز على استثمار الأموال وهذا يوفر الأموال السائلة أمام المشروعات الاقتصادية لتنمو وتزدهر ، فلقد فرضت الشريعة الإسلامية الزكاة على المال النامي أو القابل للنماء وهذا يحرك صاحبه على استثماره خشية أن تأكله الزكاة ... ولقد أكد ذلك رسول الله ρ بقوله : π تجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة 1 (رواه أحمد).

وفي هذا الحديث معاني عديدة من أهمها الحث على استثمار الأموال حتى لا تنقرض من الزكاة الحولية، ولقد أمرنا الله في كتابه الكريم بعدم الاكتناز والحث على الإنفاق حيث قال عز وجل : { ... وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [التوبة: من الآية 34].

ولقد فسر بعض فقهاء الإسلام أن لفظ ينفقونها في هذا المقام ليس المقصود منه الزكاة فقط بل أيضاً الإنفاق الاستثماري ، ولو أن بعض الفقهاء يرون أن أي مال دفعت زكاته فليس بكنز ، ولكن حبس المال عن التداول فيه ضرر على المجتمع الإسلامي وهذا أمر لا تقره الشريعة الإسلامية.

■ دور الزكاة في تحسين أحوال الفقراء والمساكين

لقد أكد علماء الاقتصاد الإسلامي على ضرورة وأهمية تحصيل الزكاة بالحق واستخدامها في مصارفها بالحق ومنع الإسراف والتبذير في تحصيلها أو استخدامها في مجالات الترف فعلى سبيل المثال عندما نعطي الفقير والمساكين ونحرر العبيد ونساعد الذين أثقلتهم الديون وإقامة المرافق العامة ... كل هذا يؤدي إلى زيادة القوة الإنتاجية للمجتمع ويزداد الدخل القومي ، وسوف يؤدي هذا إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد جميعاً وبذلك ترتفع الكفاية الإنتاجية لكل منهم ، وترتفع مستويات الدخل، ولنا في صدر الدولة الإسلامية الأدلة على ذلك فعلى سبيل المثال : في عهد عمر بن عبد العزيز ارتقى مستوى المعيشة للأفراد لدرجة أنهم لم يجدوا فقيراً أو مسكيناً لإعطائه الزكاة .

كما تعمل زكاة المال على القضاء على مشكلة تكدس الثروات في يد فئة قليلة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء .. فهي تنمي موارد الفقير والمساكين والمثقل بالديون من ناحية وتحفز الغني ليساعده وكل الوسائل الممكنة ولا سيما عن طريق الإعزاز بأنه سيموت وأنه تارك ماله فهذا المنهج سيقود في الأمد القريب إلى تقريب الفوارق بين الطبقات .

■ دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي .

إن من أهم أسباب الكوارث الاقتصادية والخلل في البنين الاقتصادي هو نظام الاحتكار والفائدة الربوية والريح الفاحش ، فكثيراً ما نجد أن هناك العديد من المشروعات تفلس بسبب عدم توافر الأموال السائلة، إن من يحلل مصارف الزكاة يجد أن من ضمنها سهم الغارمين وهم الذين ركبته ديون لا يقدر على الوفاء بها سواء بسبب الإنتاج أو بسبب الاستهلاك وهنا يظهر دور السلطان في مساعدة هؤلاء ، وفي هذا الصدد نذكر حديث رسول الله ﷺ : ((ان المسألة لا تحل إلا لثلاثة)) ، ذكر منهم ((رجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قواما من عيش)) - " رواه أبو داود " ، ويعتبر ذلك تأمينا ضد الكوارث وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

■ دور الزكاة في الحد من التضخم النقدي .

تساعد زكاة المال على تنمية الأموال عن طريق الاستثمار وعدم الاكتناز، وفي ظل نظام اقتصادي إسلامي نجد أنه يكون هناك أثراً واضحاً في التضخم والذي من أهم أسبابه نقص الإنتاج، الإسراف في الاستهلاك، ارتفاع الأسعار، والإسلام يدعو إلى العمل وزيادة الإنتاجية وإلى الترشيد في الإنفاق وعدم الإسراف والتبذير، كما يحارب الإسلام الأرباح الفاحشة و يحارب الاحتكار بكل هذه الأدوات والأساليب بجانب نظام الزكاة يمكن القضاء على ظاهرة التضخم .

■ دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة وتنمية العنصر البشري

البطالة مشكلة متعددة الأطراف لها آثار عقدية وخلقية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، وهي كالتسربان يهدد كيان المجتمع بأسره ، وتعاني منها كافة دول العالم سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء أكانت متقدمة أو نامية ، ولقد وضع الإسلام مجموعة من الضوابط لتجنب ظهورها من الأصل من أهم هذه الضوابط ما يلي :

حث الإسلام على العمل واعتبره عبادة وقيمة وشرف وثوابه مثل ثواب المجاهد في سبيل الله ولقد أشار القرآن إلى ذلك في مواطن كثيرة ، منها قول الله تبارك وتعالى : [وآخرون يضرّبون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله] (المزمّل : 20) ، وقال رسول الله ﷺ : ((الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله)) - (رواه الإمام أحمد). ويمكن أن تساهم الزكاة لعلاج مشكلة البطالة من خلال توفير مستلزمات العمل من آلات ومعدات وخامات للعمال حتى يتحولوا إلى طاقة إنتاجية وكذلك الإنفاق على البرامج التدريبية للشباب العاطل لتأهله للعمل في ضوء احتياجات سوق العمالة .

■ دور الزكاة في علاج مشكلة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء

من بين مقاصد الإسلام رفع مستوى الفقراء والمساكين وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية في المجتمع، فلا يقتصر الأمر على إعطائهم إعانة وقتية بل يمكن أن نشترى لهم وسائل الإنتاج مثل الآلات الحرفية والحيوانات، كما أن فريقاً من الفقهاء يرى أن نعطيهم ما يكفهم ومن يعولون طول العمر إذا كان هناك فائضاً في حصيلة الزكاة، ولقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الدور فقال الله سبحانه وتعالى: { مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } [الحشر:7].

ويجوز لولي الأمر المسلم أن يباين في توزيع الصدقات بين الفقراء والمساكين لتحقيق التقارب بينهم ، ولقد طبق رسول الله ﷺ هذا المنهج في توزيع أموال بني النضير ، إذ خص بها المهاجرين وحدهم للتقريب بينهم وبين الأنصار.

■ دور الزكاة في علاج مشكلة الكوارث والتعثر والإفلاس .

يتعرض الإنسان في حياته لكثير من الحوادث والكوارث والمصائب وهذه تسبب له خوفاً وفزعاً ، ولقد كفل الإسلام لهؤلاء التامين الحقيقي إذ خصص لهم سهماً في حصيلة الزكاة باعتبارهم من الغارمين بقول الله تبارك وتعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ } [التوبة:60] ، فعن مجاهد قال: ((ثلاثة من الغارمين : رجل ذهب السيل بماله ، ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له مال ينفق على عياله)) نقلاً عن د. يوسف القرضاوي . كتاب فقه الزكاة . صفحة 623 ، والتراث الإسلامي حافل بالنماذج التي تؤكد ذلك ، فعلى سبيل المثال مر عمر بن الخطاب بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال : ما أنصفناك إن أخذنا منك الجزية في شببتك ثم ضيعناك في كبرك ، ثم أجرى له من بيت المال ما يصلحه ، كما كتب عمر بن عبد العزيز إلى عُدَى بن أرطاة والى البصرة بوصية ورد بها : ((وانظر من قلبك من أهل الذمة من كبرت سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه)) .

■ التطبيق المعاصر للزكاة في الإصلاح الاقتصادي

حتى نحول هذه المفاهيم والأسس والمبادئ الزكوية إلى واقع عملي يجب أن يكون لدينا تخطيط إستراتيجي زكوي يترجم إلى برامج وإنشاء مؤسسات زكوية تساهم في علاج الفساد الاقتصادي المستشري، ويتطلب ذلك ما يلي:-

■ إصدار قوانين للزكاة يتولى أمرها هيئات شعبية بعيدة عن الحكومة.

■ إنشاء صناديق (لجان) الزكاة لتقوم بدورها في تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

- دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.
- تحفيز أصحاب الأموال على أداء الزكاة وطمأنتهم بأنها تحصل بالحق وتنفق بالحق وتمنع من الباطل.

ثالثا : دور الزكاة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاقتصاد الأخضر

تسعى الزكاة لربط الدين بالدولة عبر تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، والعكس ينتج عنه ضنك العيش والتضحّم الاقتصادي الذي يعيشه المسلمون اليوم لعدم تمكينهم لشرع الله. فكما هو معلوم أنّ الزكاة شرعت في المدينة المنورة بعد الشهادتين والصلاة والصيام قبل الحج والجهاد، بيد أنّها فرضت على الأنبياء والمرسلين وأمّمهم قبل البعثة المحمدية ومنهم: سيدنا إبراهيم الخليل وإسحق ويعقوب وإسماعيل وعيسى - عليهم السلام - الذين دعوا للإسلام العام؛ إذ قال - تعالى - على لسان المسيح عيسى ابن مريم - عليهما السلام - في المهد: {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} [مريم: 31]. فجاء رسولنا الخاتم صلى الله عليه وسلم الذي بُعث للعالمين كافةً بشيراً ونذيراً فقال: «بُني الإسلام على خمس: شهادة أنّ لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً.

فالزكاة تُمثل التنظيم المالي الوحيد الذي عرفه البشر على مر العصور والذي يهدف لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي القائم على مبدأ الأخوة الإيمانية وصدق الاعتقاد. فهي من أهم مصادر التمويل الثابتة والدائمة لبيت مال المسلمين في أي دولة تسعى لتحقيق الرفاهية والعدل والمساواة. ففي قيام وزارة منفصلة للزكاة إضفاءً للصبغة الرسمية والكفاءة الإدارية لإحقاق الحقّ مع مراعاة الحزم والعدل، وتقدير الحاجات بتقديم الأهم على المهم، لأداء هذه الشعيرة القدسية على أكمل وجه بدءاً بالتحصيل الدقيق المتميّز، وانتهاءً بالتوزيع المنصف الشامل، بعيداً عن أجواء المحسوبية والمحاباة، وذلك عبر التملك المباشر والفوري للمستحقين من جهة، واكتشاف مقدرات الفئات الفقيرة المنتجة وتنميتها من جهة أخرى منعاً للتواكل.

روى البخاري عن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «لأن يأخذ أحدكم حبله على ظهره فيأتي بحزمة من الحطب فيبيعهها، فيكفّ الله بها وجهه، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». فقد أجاز الفقهاء المعاصرين الاستثمار بشروط معينة في جزء من أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية وتنموية لحل مشكلة البطالة، وللتوسّع الأفقي والرأسي في أموال الزكاة وهو الشيء الذي يسمح بمقابلة حاجيات مصارف الزكاة المتزايدة وبالذات مصرف الفقراء والمساكين.

من أول الشروط: هو عمل دراسة جدوى شاملة لأي مشروع قبل اعتماده والبدء فيه من قبّل إدارة المشاريع والاستثمار؛ وذلك لمنع إهدار أموال الزكاة.

وثاني الضوابط: هو أن تكون المشاريع الناجحة قصيرة الأجل، ويعود ريعها لخزينة الزكاة، وبعضها تنتهي بالتمليك تحفيزاً للمجموعات المنتجة والمتقنة من المستحقين الذين انخرطوا فيها.

فمثلاً شريحة من يُجيدون حرفةً أو تجارةً لكن تنقصهم الآلة أو رأس المال كي يشرعوا في اكتساب قوتهم بأيديهم، أو يساهموا في ذلك على الأقل لو مُنحوا هذه المصادر: كإنشاء ورش حرفية أو مشاريع زراعية أو رعوية أو صناعية صغيرة، أو بإعطائهم رأس المال الكافي للتجارة عن طريق قروض حسنة دون فوائد، وبذلك تساهم الزكاة مساهمة عملية في محاربة الربا.

ترمي المشاريع التنموية أيضاً إلى تشجيع الشباب العاطلين لاحترام العمل الحرفي، الذي يمثل البوابة لهضة المسلمين، والذي هو من أشرف المهن اقتداءً بالأنبياء - عليهم السلام - والصحابة، عليهم رضوان الله أجمعين. وكما نعلم حديثاً أنّ أسماء بعض الأسر الكبيرة والعائلات العريقة يُنسب فخراً لهذه الحرف: كعائلة الصانع، الخياط، اللحام، النجار، الحداد، السقاف، الجزائر، وغيرها.

المشاريع تشمل: المشاريع الزراعية والبيوتات، الرعي، صيد الأسماك، تربية الدواجن، الطواحين، المشاغل النسائية، المشاريع الحرفية: كالنجارة، الخراطة، الحدادة، البرادة، اللحام، السمكرة، الطلاء الكهربائي، الميكانيكا، الكهرباء، التبريد، السباكة، البناء، الترميم، الدهان، السقف، النقش، التصميم، الخط، الرسم، الطباعة، الفندقية، الحلاقة، الفلاحة، الجزارة، الخبازة، والعطارة وغيرها. فيجب على وزارة الزكاة تمويل مشاريع إعاشة ضخمة، تتبع لها معاهد تدريب مهني للأيتام، اللقطاء، الأراذل، المطلقات، والراغبين والراغبات من البسطاء والعاطلين القادرين على الكسب.

وتهدف المشاريع الزراعية أو بمعنى آخر الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة ، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها من كوارث طبيعية مختلفة والسعي للحد من آثار الفقر الأخذ بالزيادة في الكثير من البلدان، وذلك من خلال توفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم بأمن وسلام بعيدا عن ويلات المجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضرارا بالبيئة وصحة الإنسان. والاقتصاد الأخضر هو الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة. يتبنى الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وخلق فرص العمل الخضراء، والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء، ومنع التلوث البيئي، والتقليل من مسببات الاحتباس الحراري والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

مكونات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية :

● خدمات المياه والبنية التحتية

● خدمات الطاقة والبنية التحتية

● الإنتاج والاستهلاك المستدام

● التكيف مع تغير المناخ

● الحد من تغير المناخ

● الوظائف الخضراء

● الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

● إلغاء الحواجز التجارية البيئية

ولأجل بناء نموذج اقتصاد أخضر فاعل لا بد من التوجه نحو مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح وطاقة حرارة جوف الأرض ، والتقليل من مصادر الطاقة التقليدية، و ترشيد استخدام المياه وتدويرها ومعالجة النفايات السامة ، والإكثار من الزراعة العضوية ، والعمل على الحد من آثار التصحر وانحسار البقع الزراعية الخضراء ، والحد من التلوث الناجم من عوادم السيارات وتشجيع وسائل النقل العام . وهذا يتطلب بناء القدرات التقنية في مجالات الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية وتبادل الخبرات فيما بينها ، والاستفادة من خبرات البلدان المتقدمة في هذا المجال. وعلى ذلك فان دائرة الزكاة تتجه إلى آفاق أرحب ومفاهيم أسمى للتعايش والتغلغل ترغيباً لغير المسلمين في ديننا القويم. وعند اندماج شعوبنا وترسيخ هويتنا تجتمع القلوب، وننسى الحدود، وننعم بالخير الموعود.

عموما :

■ تساهم فريضة الزكاة كأحد أركان النظام الاقتصادي الإسلامي في علاج معظم صور الفساد الاقتصادي كما تساهم في تحقيق الإصلاح والتنمية الاقتصادية وفق استراتيجيات ذات مرجعية إسلامية ، حيث تساهم في علاج مشكلة الفقر والبطالة والاكتمار والاحتكار والفوارق بين الطبقات وغلاء الأسعار والإسراف والتبذير وعمل النوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للوصول الى التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر .

■ هناك ضرورة شرعية لوضع خطط وبرامج إستراتيجية للتطبيق المعاصر للزكاة ليساهم مع بقية النظم الإسلامية الأخرى في الإصلاح الاقتصادي الأخضر وتنميته .

▪ فهيا بنا الى الأخذ بأسباب القوة، وزراعة ما يفيد وينفع الأمة، حتى نكون أمة تأكل مما تزرع وتلبس مما تصنع، وتشرب الماء مما تجمع.

رابعاً: المراجع

- د. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 2، ص 280-281.
- د. رمضان عبده علي، الشرق الأدنى القديم وحضاراته، ج 3، ص 239، دار نهضة الشرق، بيروت، 2001م.
- حماد السالمي، الظاهرة السودوية في وادي عرصة، ص 83-87، مجلة الفيصل، العدد (176)، الرياض، أغسطس 1991م .
- المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج 2، ص 419-450، دار الثقافة الدينية، القاهرة.
- ابن مماتي، أبو المكارم أسعد، قوانين الدواوين، ص 232، تحقيق عزيز سوريال، مطبعة مصر، 1943م.
- ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 233.
- محمد حمدي المناوي، نهر النيل في المكتبة العربية، ص 138، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1966م.
- جمال حمدان، شخصية مصر، ج 1، ص 165، القاهرة، 1980م.
- ذكر ابن دقماق في كتابه الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج 5، ص 17، أن بقايا مقياس أنصنا كانت موجودة في عصره.
- المصدر السابق، ص 16، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج 2، ص 310.
- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 2، ص 298.
- المقرئزي، الخطط، طبعة دار الشعب بالقاهرة مصورة عن طبعة بولاق، 1853، ج 1، ص 104-112.
- المرجع نفسه، ص 35، وانظر أيضاً : كراسات لجنة حفظ الآثار العربية : من الكراسة (11) عن سنة 1894م، ت 163، ص 32-33 وما بعدها، إلى الكراسة (40)، (1935-46) ت 856، ص 2 وما بعدها.
- الإصطخري : مسالك الممالك، طبعة ليدن، 1927، ص 49.

- الإدريسي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبعة ليدن، 1866م، ص 144.
- المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة ليدن، 1909م، ص 408 ، انظر أيضاً : آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبوريدة، بيروت، بدون تاريخ الطبع، ج 2، ص 362-364.
- كمال الدين سامح : العمارة الإسلامية في مصر، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م، ص 18-17.
- د. عبد الرحمن زكي : القاهرة، تاريخها وأثارها من جوهر القائد إلى الجبرتي المؤرخ، القاهرة، 1966م، ص 86.
- فريد شافعي : العمارة العربية الإسلامية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، طبع جامعة الرياض، 1982م، ص 33-34.
- كمال الدين سامح : المرجع السابق، ص 17. ولمعلومات أخرى عن المقياس ومنشئه وعمارته انظر: ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، 1931م، ج 2، ص 326-324.
- ميخائيل عواد : صور مشرقة من حضارة بغداد في العصر العباسي، ص 122-121، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986م.
- محمد فؤاد مرابط : الفنون القديمة عند القدماء، ص 207-208، 1935م.
- د. فريد شافعي، العمارة العربية الإسلامية في مصر الإسلامية، المجلد الأول، ص 501، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1994م.
- فريد الشافعي : العمارة الإسلامية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص 111، جامعة الملك سعود، الرياض، 1982م.
- د. عبد العزيز الدولاتي : مدينة تونس في العهد الحفصي، ص 131-128، دار سراس للنشر، تونس، 1981م.
- محمد العبدري : الرحلة المغربية، ص 40، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968م.
- القاضي حسين السياغي : معالم الآثار اليمنية، ص 11، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، 1990م.

المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 21-20 ماي 2013 ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ، جامعة سعد دحلب بالبلدية ، الجزائر.

- ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل عبد الله بن عبد الظاهر: الروضة الهمية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، القاهرة، ص 19، تحقيق د. أيمن فؤاد سيد، الدار العربية للكتاب، 1996م.
- بول كازانوف: تاريخ ووصف قلعة القاهرة، ص 83-87، ترجمة أحمد دراج ومراجعة د. جمال محرز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- هيرتس باشا: "صهاريج الإسكندرية"، ملحق التقرير 238، كراسة لجنة حفظ الآثار العربية لسنة 1898م.
- يكون تحت حجرة السبيل دائماً صهريج للماء في باطن الأرض يُحفظ فيه الماء سنوياً. د. حسني نويصر: مجموعة سبل السلطان قايتباي بالقاهرة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1970م.
- د. زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص 28.
- أحمد عطية: دائرة المعارف الحديثة، ص 277.
- د. محمود الحسيني: الأسبلة العثمانية، ص 35-36، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988م.
- د. عبد الرحمن زكي: القاهرة، تاريخها وآثارها، ج 2، ص 83-84.
- د. طلال شعبان: المدارس الباقية في قونية والقاهرة خلال عصري سلاجقة الروم والمماليك البحرية، ص 315، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جامعة القاهرة.
- د. أمال العمري: "موارد المياه وتوزيعها في بعض المنشآت الدينية السلطانية بمدينة القاهرة"، ص 282، مجلة كلية الآداب بسوهاج (مصر)، العدد السابع، 1988م.
- الإسلام في مجده الأول ص 239 مورييس لومبار.
- مجموعة أبحاث في الحضارة العربية والإسلامية ص 140 د. أحمد شوكت الشطي.
- الإسلام والعرب ص 279 روم لاندو.
- المرجع في الحضارة العربية الإسلامية ص 161 د. إبراهيم الكروي، ود. عبد التواب شرف الدين.